وضمـان التغطية السياسية المطلوبة للعمل في البلاد. وكما هو متوقع، تنمي هذه الحساسية نزعة «الطبطبة» في عملية «التنمية»، وتتقلّص امكانيات المتابعة والمحاسبة الضرورية لضمان عدم اساءة استغلال الاموال. كما ويجدر الانتباه الى ان الجهات المموّلة، خاصة تلك التي تحتفظ لنفسها بمكاتب وفروع في البلاد، تعاني من ضغوطات واشكاليات خاصة بها؛ فهي ذاتها محكومة لمحاسبة وتقييم الجهات المسؤولة عن عملها، والتي توفّر لها الاموال. ويجب ان لا يغيب عن البال أن المؤسسات المموّلة لها مصلحة ذاتية واضحة باستمرار عملها. لذا ينزع بعضها الى المبالغة بأهمية وضرورة عملها من جهة، وبحاجات البلاد من جهة ثانية، لضمان استمرارية تدفّق الاموال لها من مموليها. كما وتقوم بعض هذه المؤسسات، وفي خطوة معروفة ومتبعة لضمان استمرار المخصصات السنوية والمطالبة برفعها عاماً بعد عام، بالتأكد من صرف الموازنات السنوية بالكامل قبل انتهاء السنة المالية، حتى وإنْ تمّ بعض هذا الصرف على مشاريع هباء. فالمهم اثبات إتمام المصروفات وابراز المزيد من الاحتياجات، وذلك لتضخيم الموازنة الجديدة، وإنْ لم يكن فللمحافظة على مستوى سابقتها.

خامساً: كان لعملية «التنمية» الجارية، حالياً، في الارض المحتلة أثر هام في تنامي مجموعة سلبية من القيم والانماط السلوكية بين اعداد متزايدة من الفلسطينيين. فوجود مصادر مختلفة للتمويل، والسهولة النسبية في امكانية الحصول على «دعم»، وتسامح المجتمع بشكل عام مع التسيبات، وغياب السلطة المـركزية القادرة على تقنين وحماية المعايير المجتمعية، فتحت جميعها في المجال أمام طفو وتعميم قيم وانماط سلوكية سلبية بين الفلسطينيين داخل الارض المحتلة. فالاعتماد على الذات كقيمة مجتمعية محرّكة آخذ بالذوبان أمام قوة دفع الغير للدولارات. وأصبح التواكل والاعتمادية على الغير سمة ملاصقة لعملية «التنمية». فمن الملاحظ ان الافتراض السائد داخل الارض المحتلة ان كل ما يُعرّف بأنه «تنموي» يجب ان يموّل من الخارج، وكأن هذه السمة هي التي تكسبه الصفة. ومن هذا المنـطلق، تكاثرت المشاريع التي تحمل صفة «التنموية» داخل الارض المحتلة، وتقلّصت، في الوقت عينه، امكانيات تقديم اسهامات مالية محلية فيها. وأصبح الكثير من نشاطات المجتمع يحمل علامة «التنمية» للاعتقاد بأنها مكفولة التمويل. وأصبح الشعور السائد انه ما دام هناك مصادر تمويلية، يكون من السذاجة القيام بمشاريع ونشاطات «على الحساب الخاص». ومع التواكل والاعتمادية، نمت سمة «تدبير الذات»؛ اذ أصبحت «التنمية» في الارض المحتلة يُنظر لها من قبل كثيرين كوسيلة للتكسب والاغتناء. وبدأت تقام «اللجان» و«المؤسسات»، ويشكّل الاصدقاء مجالس الامناء والادارات، بحثاً عن «حصة»، ممّا يدخل البلاد من مساعدات وأموال. وأدى هذا التطور السلبي الى فتح الباب لوقوع انتهـاكـات واضحـة وصـارخـة لحرمة الاموال «التنموية» العامة، ومن منطلق «استغلال الفرص السانحة». وتكسّبت شريحة مجتمعية ونمت على حساب «تنمية» البلاد، وأصبحت «خبيرة» و«وسيطة» بين المموّلين والمتلقّين. ومن هذا المنفذ، أصبح لعدد من أفراد هذه الشريحة حظوة سياسية ونفوذ لا يستهان بهما على الاطلاق. وأدّى الجمع بين «النفوذ» و«الخبرة»، في هذه الشريحة، الى تجميع الكثير من القرارات «التنموية» بأيدي قلّة، والى خضوع هذه القرارات لاعتبارات سياسية على الأغلب.

من أجل تعديل المسار

يبدو اننا ندخل، الآن، اعتاب «المرحلة الانتقالية»، والتي من الارجح ان تطبيقها أصبح مجرد مسألة وقت فقط. ومن الواضح اننا في الارض الفلسطينية المحتلة سندخل هذه «المرحلة» ونحن في مجـال «التنميـة» مثخنـين بسلبيـات المراحل السابقة المتراكمة الأثر والتأثير. كما ومن الواضح،